المقدمة[1]

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، ومن سار على نهجه واتبع هداه. أما بعد:

فإن البحث في وثائق الأرشيف العثماني متعب وشائق في الوقت ذاته؛ إنه متعب بسبب التعامل مع لغة شبه منقرضة، وعبارات صعبة، وتراكيب معقدة؛ لكنه شائق بقدر ذلك؛ لأن الباحث يجد ثمرة جهده ودأبه في الحصول على معلومات نادرة، وأخبار غائبة عن البال والمخيلة، ويجد عمَلُه القبول لدى أهل التاريخ والمعرفة، ممن يود الحصول على تلك المعلومات القيمة؛ لكن مشاق السفر وعدم الإلمام بتلك اللغة، تقف حجر عثرة أمام من يريد تحقيق هذه الغاية. وبخاصة إذا كان عدد المتخصصين في وثائق هذا الأرشيف قليلاً؛ بل نادراً في العالم العربي، الذي كان الأجدر بأهل الاختصاص فيه، العكوف على مقتنياته من الوثائق والدفاتر والخرائط، وكل ما يمت إليها بصلة في تاريخه الحافل بالأخبار والنوادر.

وقد سبق للباحث نشر بعض الوثائق العثمانية الخاصة بالجزيرة العربية في أعمال

---

(١) هذه المقدمة هي المقدمة ذاتها التي كتبها الباحث في تقديم دفتر العينيات رقم ٨٧١ المنشور سابقاً تحت مسمى: [مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز (مكة المكرمة - المدينة المنورة) في الفترة من ١٢٨٣هـ إلى ١٢٩١هـ.- جدة: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، فرع موسوعة الحرمين الشريفين، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.] مع إضافات يسيرة عليها، اقتضته طبيعة الموضوعات التي تناولها هذا الدفتر.

متفرقة. ولما كانت الدفاتر المحفوظة بالأرشيف العثماني لا تقل أهمية عن تلك الوثائق، وهي كثيرة للغاية، فقد سبق أن نشر الباحث الدفتر (السجل) رقم ٨٧١ من دفاتر العينيات[١] الخاص بمراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز في الفترة من عام ١٢٨٣هـ (١٨٦٦م) وحتى عام ١٢٩١هـ (١٨٧٤م)؛ لكونه يتضمن معلومات مهمة عن أقدس بقاع الأرض وأشرفها: مكة المكرمة والمدينة المنورة. وذلك إسهاماً منه لخدمة الباحثين في تاريخ الحرمين الشريفين، في تلك الحقبة التاريخية التي امتدت أربعة قرون.

ثم وجدت أن دفتر العينيات رقم ٨٧٣ لا يقل أهمية عن ذلك الدفتر المنشور، يضاف إلى ذلك أنه يتناول الفترة نفسها التي تناولها الدفتر رقم ٨٧١؛ حيث يبدأ هذا الدفتر (المرقم في الأرشيف العثماني برقم ٨٧٣) من تاريخ ١٣ محرم ١٢٨٣هـ/٢٨ مايو ١٨٦٦م، وينتهي في ٢٩ ذي الحجة ١٢٩١هـ/٦ فبراير ١٨٧٥م. وهذا يدل على أن الباب العالي كان يدون مراسلاته إلى ولاية الحجاز واليمن في دفاتر مستقلة، تتناول الفترة ذاتها. ولذلك فقد شرع الباحث في ترجمة هذا العمل والتعليق على ما يحتاج منه إلى تعليق؛ بغية إكمال الموضوع الذي سبق أن بدأ به. على الرغم من أنه وجد أن الدفترين لا يشملان كل المراسلات التي جرت بين الباب العالي وولاية الحجاز. إذ

---

(١) مما تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك بعض المراكز العلمية في تركيا نشرت بعض الدفاتر المحفوظة بالأرشيف العثماني. منها: دفتر المهمة رقم ٣: ٩٦٦-٩٦٨هـ؛ دفتر المهمة رقم ٥: ٩٧٣هـ؛ دفتر المهمة رقم ٦: ٩٧٢هـ المنشور كلها من الأرشيف العثماني بإستانبول. وكذلك دفتر المهمة رقم ٩٠ المنشور من وقف أبحاث العالم التركي بإستانبول. وعناوينها بلغة النشر (التركية) وبالترتيب على النحو الآتي:

3 Numaralı Mühimme Defteri: 966-968/1558-1560.Ankara: Başbakanlık Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü, 1993 .

5 Numaralı Mühimme Defteri: 973/1565-1566.Ankara: Başbakanlık Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü, 1994 .

6 Numaralı Mühimme Defteri: 972/1564-1565.Ankara: Başbakanlık Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü, 1994 .

Mühimme Defteri 90/Redaksiyon ve Sadeleştirme:Mertol Tulum.- İstanbul:Türk Dünyası Araştırmaları vakfı, 1993

وجدتُ مراسلات أخرى بينهما أدرجت في دفتر أو دفاتر أخرى غير الدفترين المذكورين. لكن بالإمكان التأكيد على أن معظم المراسلات التي جرت بين الباب العالي وولاية الحجاز قد ضمها الدفتران. وبناءً على ذلك فهذا الدفتر يكمل الدفتر السابق الذي نشر عن دار الفرقان عام ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

وقد جاءت الموضوعات المدرجة في هذا السجل متنوعة: موضوعات دينية، وتعليمية، وسياسية وعسكرية وصحية واقتصادية واجتماعية من خلال الأوامر الصادرة من الصدارة العظمى في الفترة المذكورة. وإن كان موضوع المجاورة أكثر تكثيفاً من غيره من الموضوعات.

وقد لاحظ الباحث تقيد الباب العالي في كافة مضامين مراسلاته بالأصول والأنظمة المعمول بها في الحجاز، والتركيز في كافة المراسلات على التنبيه لهذا الأمر، أي أن تكون كل المعاملات جارية حسب الأنظمة والقوانين المتبعة في الحجاز. وهو أمر جدير بالاهتمام، على عكس ما نشر عن بعض العثمانيين أنهم كانوا يبيعون الوظائف، ويصدرون الأوامر بالتنفيذ دون النظر في الأصول المعمول بها في كل ولاية..

وقد تبين من المراسلات التي جرت بين الباب العالي وولاية اليمن في أواخر عام ١٢٩٠هـ وأوائل عام ١٢٩١هـ أن الولاية بدأت بإجراء بعض الإصلاحات فيها، وعلى رأسها الإصلاحات الإدارية؛ حيث بدأت بفصل بعض الإداريين من بعض المواقع، مثل أبو عريش وعمران وقعطبة وعبس وغيرها من الأقضية والبلدات، وتبديلهم بآخرين أكثر خبرة ودراية من المذكورين. وهذا الإجراء كان من نتائج الحملة التي قام بها أحمد مختار باشا على اليمن في عام ١٢٨٩/١٨٧٢م[1].

---

(١) للتوسع في هذا الموضوع وتفصيلات الحملة انظر كتاب: تجزئة اليمن: النزاع البريطاني العثماني في جنوب اليمن: ١٨٧٢-١٨٧٣م/١٢٨٩-١٢٩٠هـ/عبد الرحمن الشملان.- الرياض: الجمعية التاريخية السعودية (الإصدار التاسع عشر)، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م. ص ٦٣ وما بعدها.

ولابد لي هنا من تقديم واجب الشكر للأرشيف العثماني (أرشيف رئاسة الوزراء بإستانبول)، والعاملين فيه على الخدمات المميزة، التي يقدمها للباحثين، وعلى تحمل استفساراتهم الكثيرة ، وعلى رحابة الصدر في توفير كل ما يحقق هدف البحث العلمي؛ سواء في إصدار الإذن لهم بالاستفادة من مقتنيات الأرشيف، والاطلاع على الفهارس، أو في إرشاد الباحث إلى موضوعه قدر الإمكان، أو في تقديم الوثائق إلى الباحثين، ومن ثم تصويرها. فلهم مني جزيل الشكر. كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لمركز الترجمة بجامعة الملك سعود، ممثلاً بمديره سعادة الأستاذ الدكتور محمود أحمد منشي، والعاملين فيه على ما قدموه من مساعدات علمية وفنية لنشر هذا الكتاب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن سلك طريقهم إلى يوم الدين.

الرياض: الأول من جمادي الآخرة

١٤٣١هـ

١٥مايو ٢٠١٠

سهيل صابان

تعريف بدفاتر العَيْنِيَّات في الأرشيف العثماني[1]

يحوي تصنيف غرفة الباب العالي بالأرشيف العثماني كمية كبيرة من هذا النوع من الدفاتر، التي تَعني عَين ما كان يكتب من الباب العالي إلى أمراء المناطق الإدارية وقُضاتها في مختلف مناطق الدولة العثمانية، وكذلك إلى مختلف الوزارات والدوائر الحكومية في إستانبول، خلال الفترة التي تمتد من ١٢٢٧هـ حتى عام ١٣١٣هـ (١٨١٢-١٨٩٥م). وتلك حقبة مهمة في تاريخ الدولة العثمانية؛ لأنها شهدت العديد من التغييرات في تنظيمات الدولة وإداراتها، وفي أوضاعها الثقافية والتعليمية، وفي شؤونها السياسية والاقتصادية، وفي مناحي حياتها الاجتماعية.

وعدد تلك الدفاتر في الأرشيف العثماني ١٧١٧ دفتراً، موزعة على ولايات الدولة العثمانية كافة. والذي يهمنا هنا ما يتعلق بولايات الجزيرة العربية الثلاث، وهي: ولاية الحجاز، وولاية البصرة، وولاية اليمن[2]. ويبين الجدول الآتي[3] عدد الدفاتر الخاصة بكل ولاية من ولايات الجزيرة مع السنوات التي تغطيها الدفاتر:

---

(١) مصادر تاريخ الجزيرة العربية في تركيا/سهيل صابان.- الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٣هـ، ص ٤١-٤٥.

(٢) لم يدرج هنا بعض المناطق من شمال الجزيرة العربية التي كانت تابعة لولاية سوريا. فذلك يحتاج إلى مسح دفاتر العينيات الخاصة بولاية سوريا.

(٣) تم إعداد هذه القائمة من خلال -Basbakanlık Osmanlı Arşivi Rehberi.2.Baskı. İstanbul:2000.p.185
208

الرقم التسلسلي	أرقام دفاتر العينيات	الولاية التي تخصها	السنوات التي تغطيها	عدد مجلداتها
١	٨٤٨-٨٥٢	بغداد، البصرة	١٢٨٣-١٢٩٦هـ ١٨٦٦-١٨٧٩م	٥
٢	٨٧١-٨٧٧	الحجاز، إمارة مكة المكرمة، اليمن	١٢٨٣-١٢٩٦هـ ١٨٦٦-١٨٧٩م	٧
٣	١٥١٦-١٥٢٥	ولايات الجزيرة العربية[1]	١٢٩٦-١٣١٠هـ ١٨٧٨-١٨٩٢م	١٠
٤	١٦١٩-١٦٢١	[ولايات] الجزيرة العربية	١٣٠٢-١٣٢٠هـ ١٨٩٢-١٩٠٣	٣
مجموع عدد الدفاتر الخاصة بولايات الجزيرة العربية				**٢٥**

ولا يعني هذا الجدول أن شؤون الجزيرة العربية الواردة في دفاتر العينيات الخاصة بولايات الجزيرة العربية، محصورة فيها، ولا توجد في غيرها من دفاتر العينيات. بل هناك دفاتر العينيات التي تناولت عَينَ مراسلات قلم المكتوبي بالصدارة العظمى إلى مختلف وزارات الدولة العثمانية وإداراتها في الحكومة المركزية، وفيها معلومات قيمة عن شؤون الجزيرة العربية. من ذلك على سبيل المثال: دفاتر الصحة، والمحجر الصحي، وشورى الدولة، والرسومات والأوقاف، والخارجية، والداخلية... إلخ، التي حوت معلومات عن الجزيرة العربية. ولا مندوحة للباحث من الاطلاع عليها، لتغطية موضوعات بحثه إذا كان فيها ما يخصه، إضافة إلى الاطلاع على دفاتر العينيات الخاصة بتلك الولايات الثلاث.

أهمية دفاتر العينيات

لدفاتر العينيات أهمية بارزة في كونها تسمح بالاطلاع على المراسلات التي جرت بين الحكومة المركزية في إستانبول ممثلة بالباب العالي، وبين مختلف الولايات العثمانية. ومن خلالها

(١) بموجب تسميتها في فهارس الأرشيف العثماني .

يتعرف الباحث على أنواع المراسلات والأوامر الصادرة من الباب العالي إلى مختلف الجهات، وكذلك الموضوعات التي تناولتها. وكما سيتبين من الموضوعات المدرجة في هذا الدفتر، فإن الموضوع في الأساس يصدر من الولاية المعنية، تستأذن الباب العالي في عرضها للموضوع، بغية الحصول على استصدار الموافقة عليه. وقد يكون الموضوع صادراً من إستانبول نفسها، تبدي رأي الولاية المعنية. وهذه الموضوعات قد تكون دينية أو صحية أو عسكرية أو إدارية...إلخ.

وقد تبدو أبعاد الموضوع المعروض واضحة في المدونات التاريخية، إلا أن جانباً أو أكثر قد يكون غائباً عن الأنظار. ومن هنا تأتي أهمية هذه السجلات في كشف النقاب عن ذلك الجانب، وعن الملابسات المحتملة للموضوع المعروض، مع توضيح صورة الباب العالي في النظرة إليه. لكن يبقى أمر الاستفادة من المصادر الأخرى، أو الوثائق الموجودة في التصنيفات الأخرى من الأرشيف العثماني، ضروريّاً. أو بمعنى آخر؛ فإن ما ورد من معلومات في دفاتر العينيات يُعدُّ مكملاً للموضوع. إذاً لابد من الإلمام بأبعاد الموضوع – إذا أريد شمولية فهمه – حتى يتضح ما ورد في هذه الدفاتر.

الفوائد العلمية لنشر دفاتر العينيات

١ – التعرف على أسلوب البيروقراطية العثمانية، والأسلوب المتبع في المراسلات الإدارية، ولا سيما من الحكومة المركزية المتمثلة في إستانبول إلى الولايات الأخرى. وبشكل خاص مع ولاية الحجاز، وملاحقها الإدارية.

٢ – التعرف على الموضوعات التي جرى بشأنها الاتصال مع الولاية المعنية. وهذه الموضوعات متنوعة، دينية وهي الأغلب فيما يخص ولاية الحجاز، وثقافية، وسياسية واجتماعية، إضافة إلى كثير من الموضوعات الإدارية من حيث التعيينات، وإرسال المخصصات المالية...إلخ.

٣ – رصد أسماء الإداريين العثمانيين في المناطق التابعة للدولة العثمانية بالجزيرة العربية، وفترة إداراتهم. ولا سيما في ولايتي الحجاز واليمن وسنجق سواكن الحبشي. وهذا في الحقيقة من أهم الأمور التي احتوتها دفاتر العينيات. حيث نطلع من خلالها على بعض التعيينات

الإدارية، التي لا نجد معلومات عن أصحابها في تصنيفات الأرشيف الأخرى، مما يضفي أهمية كبرى على دفاتر العينيات. وقد احتوت تلك المراسلات في هذا الدفتر الموجود بين أيدينا على كثير من الأمور الإدارية في الحجاز، سواء من حيث ارتباطها الإداري، أو وظائفها، أو تسميتها. حيث احتوت على معلومات إدارية في غاية الأهمية. منها على سبيل التمثيل: أن ولاية الحجاز تحولت إلى متصرفية جدة، ثم أعيدت إلى وضعها السابق، وأن اليمن تحولت إلى ولاية بعد أن كانت متصرفية، وأن مشيخة الحرم النبوي الشريف انفصلت عن الأمور الإدارية، فأصبح هناك مدير للمدينة المنورة، مستقلاً عن شيخ الحرم النبوي الشريف.

٤ – تتبع سياسة الدولة العثمانية في المنطقة، وتعاملها مع مختلف الشخصيات والأمراء فيها. وهذه السياسة تراكم لسياسات مئات السنين من حكم الدولة العثمانية في القارات الثلاث.

٥– متابعة المخصصات المالية المرسلة لوقف من الأوقاف في كل سنة في وقتها المحدد، والتقيد بإرسال المبلغ المخصص في كل سنة. وبخاصة أن هذا الدفتر ضُمَّ مراسلات عدة سنوات، الأمر الذي يتيح القيام بمقارنة من هذا القبيل. كما هو الأمر في وقف آل كوتاهيا بالمدينة المنورة، وكذلك الشهادات الخاصة بأهالي الحرمين الشريفين لتقديم المخصصات المالية لكل واحد من أصحابها مع أمانة الصرة الهمايونية في كل سنة.

٦ – التمكن من متابعة أحداث معينة. مثل قافلة الحج التي كانت تتحرك من إستانبول بالسفينة إلى بيروت، ومنها إلى الشام، ومنها إلى الحجاز. فحيثما حلت القافلة يقوم رئيسها بإرسال خطاب أو برقية إلى الباب العالي في إستانبول، يبلغه فيها بوصولهم إلى المنطقة الفلانية. فإضافة إلى سرور الباب العالي واطمئنانه على وصول الحجاج إلى تلك المنطقة بأمن وسلام؛ – لأن أمر وصول القافلة إلى الديار المقدسة مهم للغاية – فإن أي عرقلة في الطريق غير متوقعة، كفيلة بالتدخل المباشر من الباب العالي في أمرها؛ بغية تيسير مواصلة القافلة لرحلتها المباركة. مع أن الباب العالي يتخذ قبل ذلك كافة التدابير التي من شأنها تحقيق الأمن وتوفيره، وما يحتاج إليه الحجاج من غذاء وماء وغير ذلك في الطريق..

بعض الملحوظات المنهجية

١ – لابد من الإشارة هنا إلى أن الباحث قد تقيد بإيراد لفظ السيد أو السيدة التي يقصد بهما أولاد الرسول صلى الله عليه وسلم، كما هو. أما السيدة التي يقصد بها المرأة فقد أدرج الباحث اللفظ العثماني المقابل له وهو "خاتون" أو "خانم"؛ حتى لا يختلط الأمر على القراء..

٢ – فيما يتعلق بتخصيص حنطة الجراية إلى المجاورين، فقد تقيد الباحث بالصيغ الواردة فيها. وهي صيغ مختلفة، وإن كانت تؤدي المعنى نفسه وهو تخصيص الحنطة إلى الشخص المعني إذا وقع فيها شاغر.

٣ – تبين من الصفحات الأخيرة من هذا الدفتر عدم انتظام المراسلات، فقد تذكر مراسلة متأخرة قبل مراسلة متقدمة (انظر ص ٢٦٦، ٣٠٦، ٣٦٣، ٤١٣).

٤ – سوف تذكر أرقام الصفحات الأصلية للدفتر الموجود بين يدي البحث بالبنط الغامق؛ لمن يريد إجراء مقارنة بين هذه الترجمة والأصل المترجم منه، وذلك تسهيلاً له على القيام بتلك المقارنة.

٥ – الاعتماد الأساس في هذا الدفتر على التاريخ الهجري، ثم الرومي. وقد تقيد الباحث بإيرادهما حيثما ورد في الدفتر. وإذا وقع فيهما خطأ فسوف يشار إليه، كما تكمل المعلومات الأخرى. وهي الاكتفاء بذكر الأرقام الثلاثة من التاريخ أو الرقمين الأخيرين، وذلك ضمن معقوفتين [ ]، وإيراد التاريخ الميلادي في كل تلك المراسلات إلى جانب التاريخ الهجري؛ تسهيلاً للباحثين.

٦ – أسماء الأعلام الواردة في معظم صفحات هذا الدفتر، أحادية، بعض قليل منها ثنائية. ولذلك فلا يعلم من تراجمهم سوى من هم معروفون في المنطقة. أما غيرهم وهم كثر، فيصعب العثور على تراجم لهم؛ بسبب شح في المعلومات الواردة في الدفتر الموجود بين يدي البحث. وقد حاول الباحث جهده في الحصول على معلومات عن سيرهم من خلال فهارس الأرشيف العثماني، فحصل على معلومات عن بعضهم، وانتفى ذلك عن معظمهم.